مصطفى المسناوي

بقاء الفلسفة وفاعليتها رهينان بانعتاقها

- **الفلسفة، بطبيعتها، فكر نقدي تركيبي مرتبط بالعلم والحياة.**
- **قسمة العمل الاجتماعي، وهياكل التخصصات المهنية والجامعية المغلقة، عرقلة في وجه إشعاع وحيوية الفكر الفلسفي الوثاب.**
- **مشاريع تصفية الفلسفة لها أبعاد محافظة وظلامية، بيد أن الاخطر هو مساهمة المعنيين بمستقبل الفلسفة ــ من حيث لا يدرون ــ في إقبار المضمون النقدي العقلاني، الحر المبدع للفلسفة.**
- **هياكل التعليم وأدواته البيداغوجية، وعلاقات التلقين والاجترار، والكبت الفكري للشباب، أخطار تهدد الوجود الفعلي للفلسفة، ولو استمر وجودها الرسمي.**
- **المطلوب فلسفيا :**

ــ مقاومة الغيبية والذاتية الانانية من أجل العقل والنقد والعلم.
ــ مقاومة السفسطة والاجترار والانبهار الأعمى من أجل ربط الفلسفة بالفكر والفن، بالطبيعة والمجتمع، بالعمل والسياسة.
ــ مقاومة النخبوية و «دكتاتورية المعرفة» من أجل تعميم القدرة على التحليل وتعميم القدرة على الممارسة الواعية على أوسع نطاق.

1 ــ على رأس الاسئلة الفلسفية ــ العملية التي لا يفتأ يطرحها المرء على نفسه سؤال يمكن صياغته على النحو التالي : **هل نصنع، نحن التاريخ ونفعل فيه، أم أننا مجرد أدوات له، مجرد صنائع ونتائج ؟**

يعود طرح السؤال بصيغته المحددة هذه، كما هو معلوم، جزئيا إلى هيغل وحديثه عن «حيلة العقل»، ثم ــ بصيغة أشمل ــ إلى ماركس وما كتبه عن علاقة الوجود الاجتماعي بالوعي الاجتماعي. إلا أن المهم بالنسبة لنا هنا ــ وعلى ضوء ذلك ــ ليس هو الحديث النظري ــ الاكاديمي عن الوعي بعامة والتاريخ بعامة، وإنما هو **التساؤل الملموس** عن حالة عينية خاصة هي وعينا نحن المغاربة (العرب، أبناء العالم الثالث) ذوو المواقع الاجتماعية المحددة، بتاريخ معين هو تاريخ المغرب (العرب العالم الثالث).

صحيح أن التاريخ البشري يتقدم ويصير، سواء تدخلنا فيه عن وعي أو بدونه، وصحيح أيضا أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ وليس الوعي : ومع ذلك فإن مما لاشك فيه أن **التدخل الواعي** من طرف البشر في تسيير تاريخهم نحو الوجهة التي يتحقق فيها تحرر وتفتح الأغلبية العظمى من الناس، سوف يعمل على تسريع صيرورة التاريخ وتقدمه، ويبعدنا عن الكثير من آلام ومآسي تجارب ومحاولات الصواب والخطأ؛ ولكي يصير هذا التدخل الواعي — في النهاية — أداة لتغليب كفة الصراع الطبقي الدائر إلى جهة الاغلبية العظمى تلك.

من هنا لا يسعنا، ونحن نقدم على عمل ما، ابتداء بالسياسة وانتهاء بالثقافة أو الفلسفة على سبيل المثال، إلا أن نتساءل : هل نفعل بعملنا أو تفكيرنا هذا في التاريخ أم أننا مجرد منفعلين به ؟

ويوجد، بطبيعة الحال، من المثقفين (أو المفكرين والمهتمين بالفلسفة) من لا يطرح على نفسه هذا السؤال (ومن ثم ينعدم فعله في التاريخ والمجتمع، أو يكون عشوائيا به الكثير من الجهد مقابل القليل من التأثير، أو خاضعا للمصادفة)؛ كما يوجد منهم من يطرحه، **إلا أنه** يحاول، في سياق يغلب عليه التبرير، تضخيم انشغاله الثقافي (أو الفكري) لكي يجعل منه كل شيء، مع إهمال لكل ما عداه، بما في ذلك أساسه، أي الواقع المجتمعي — التاريخي.

بعيدا عن هذا الموقف الثاني يمكن القول — بخصوص تصورنا لعلاقة الثقافة عامة، والفلسفة خاصة، بالمجتمع والتاريخ — إن الثقافة (والثقافة هنا مفهومة بمعناها الواسع، الذي يشمل، بالاضافة الى الادب والفن كلا من العلم والفلسفة والفكر) ضرورية (وإن كانت غير كافية طبعا) من أجل الاسهام في تحويل الواقع نحو الافضل (أي الفعل في التاريخ)، وذلك — تحديدا — لانها تتضمن عنصرا جد هام لتحقيق هذه المسألة هو العنصر المعرفي، الذي نستطيع بفضله فهم الواقع (الطبيعي والبشري) فهما متكاملا، تمهيدا للاسهام في تحويله وتغييره تغييرا واعيا وهادفا.

ويحتل الفكر الفلسفي، ضمن هذا التصور، مكانة بارزة، بسبب أنه أكثر أنواع الفكر شمولية، من جهة، ولانه يبدو — على وجه العموم — أبعدها عن المصلحية، من جهة ثانية، ثم، من جهة ثالثة، لانه أبرزها في الاعتماد على العقل النقدي الحر غير المرتبط بقيم مغرقة في الذاتية (مثل الفن والشعر) ولا بقوانين ونواميس غيبية (مثل أشكال أخرى من الايديولوجيا).

لكن : إذا كان للثقافة عموما، وللفلسفة — والعلم — خصوصا، من الناحية النظرية، هذا الدور المعرفي الهام، فلماذا نجدها محاربة في الواقع ومحدودة الانتشار عديمة التأثير في المجتمع ؟

2 — من المعروف، تاريخيا، أن الجانب المعرفي من الثقافة يتم إبرازه والتأكيد عليه من طرف الطبقات التقدمية خلال فترة صعودها الثوري، مثلما فعلت البرجوازية الاروبية أثناء نضالها ضد الاقطاع وتأسيسها للمجتمع الرأسمالي، وذلك لان أي تحويل جدي للتاريخ والمجتمع لا

يمكن أن يتم إلا مع التوجه نحوه لادراكه كما هو في علائقه الموضوعية؛ هكذا ارتبطت العقلانية عند البرجوازية (الموسوعة، فلاسفة الأنوار خاصة) بالفيزياء الميكانيكية والواقعية في الأدب وبتعميم التعليم...الخ. ومن المعروف، كذلك، أن الطبقات الرجعية، خلال فترة هيمنتها على الدولة والمجتمع، تقوم بتغليب الجانب الايديولوجي ــ القيمي (بأحد معاني كلمة إيديولوجيا : وعي زائف) للثقافة، من أجل إدامة سيطرتها الاقتصادية ــ السياسية، وبالتالي تضعف أهمية الثقافة عندها من حيث هي معرفة (للقوانين الموضوعية المتحكمة في الطبيعة والمجتمع).
وقد كان من حظ معظم بلدان العالم الثالث ــ ومن بينها المغرب ــ انها ابتليت ببرجوازيات تابعة، لا يهمها بناء اقتصاد وطني وقومي مستقل، بقدر ما يهمها نهب هذا الاقتصاد ولعب دور الوسيط بين البلاد وبين الأمبريالية في تصدير المواد الأولية واستيراد المواد الاستهلاكية المصنعة أو نصف المصنعة، وبالتالي صار ما يهمها من الثقافة أساسا ــ هو الجانب الايديولوجي فقط، مع إهمال شبه تام لجانبها المعرفي، بل إن ما حصل هو أكثر من ذلك، حيث صارت الثقافة، أو حتى مجرد تعميم تعلم القراءة والكتابة، خطرا على مصالح بورجوازيات العالم الثالث هذه، فعملت جاهدة على محاربتها، سواء بشكل مباشر مفضوح، أو بمجرد إهمال يؤدي ــ في العمق ــ الى نفس النتائج.

هكذا نفهم، في المغرب، مثلا، كيف تقود هيمنة الايديولوجية السائدة في التخطيط لمجمل دواليب التعليم وتوجيهها إلى حشر اهتمامات متجاوزة في الجامعة تأخذ حجما أكبر من حقيقتها الفعلية في الرفع من المجتمع وتطويره (مثلا : المكانة التي يحتلها الادب والدراسات الأدبية، أو العلوم القانونية، والشريعة...الخ)؛ لكي يشرع في التراجع عنها ــ مؤخرا ــ لصالح اتجاه تقني ضيق، يركز على تفريخ تقنيين يوظفون في دواليب معدَّة سلفا بناء على توجه مفروض من أعلى وليس ينبغي لاحد مناقشته أو التساؤل فيه؛ ذلك أن «المثقف» الذي تحتاج اليه الطبقة السائدة هو واحد من اثنين ــ لا «خطر» لهما ولا شأن ــ : إما متعلم متخصص ضيق الأفق لا يرى أبعد من كهف تخصصه، واما «مثقف» أديب شامل يتكلم في كل شيء ويزعم معرفة ــ والقدرة على تحليل ــ كل شيء، ولا يعرف، في الحقيقة، شيئا عن أي شيء ملموس.

صحيح أن مجتمعنا يتميز بأنه ذو طابع تبعي أولا وتقليدي ثانيا، الشيء الذي يجعل للثقافة المهيمنة «خصوصية» أنها مكبلة بالتقليد (سواء تقليد الماضي أو تقليد الأمبريالية) وعاجزة عن الابداع طويل النفس، إلا أن هذه «الخصوصية» ــ على خلاف ما ينشره البعض ــ ما كان لها أن تتعزز وتتدعم إلا في ظل وجود عدد من الاسس والقوانين «العامة» المشتركة بين المغرب وغيره من البلدان :

. فمن جهة أولى نلاحظ **الانفصال ــ أو الفصل ــ بين المعرفة والانتاج**، فصلا يعود في العمق الى قسمة العمل على الصعيد الاجتماعي إلى عمل فكري وآخر يدوي تفصل بينهما هوّة متعذرة العبور، الشيء الذي لا يجعل «المثقف» يشعر بضرورة ربط مايوجد في ذهنه بالواقع، ويجعله، بالتالي غارقا في المثالية والذاتية.

ومن جهة ثانية نسجل **فصل مختلف الشعب والتخصصات، المتقاربة، عن بعضها البعض**، سواء تعلق الأمر بالثقافة أم بالعلم، فصلا غير مبني دائما على أسس موضوعية، كأن تكون جوانب العلوم المدروسة مستقلة فعلا في الواقع (نذكر على سبيل المثال أن الاقتصاد السياسي والعلوم السياسية ـــ وهما فرعان أساسيان للعلوم الانسانية ـــ يدرسان لا في كلية الآداب «والعلوم الانسانية» وانما في كلية الحقوق !)؛ والنتيجة الطبيعية لهذا الفصل هي انعدام النتاج العلمي الثقافي متعدد الاختصاصات، وغياب ـــ أوضعف ـــ المجهود التركيبي في جمعيات أو ندوات أو مؤتمرات...الخ.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت هيمنة الايديولوجية السائدة في التعليم وأجهزة الاعلام تقوم على القمع الفعلي للثقافة بالمعنى الذي أسلفناه (ثقافة المعرفة) فإن هذه الاخيرة تعاني من عائق أساسي هو أن طالب الثقافة إنما يطلبها في الغالب لأجل **القوت**، أو لاجل **السلطة والنفوذ الاجتماعي**، أو لأجلهما معا؛ مما ينجم عنه أن الاهتمام العلمي «للمثقف» بمعرفة وتحويل الواقع يأتي في المرتبة الثانية بعد القوت والنفوذ.

ولا ننسى، في النهاية، أن نشير إلى مسألة تحتفظ بكامل خطورتها في هذا المجال، وهي **مسألة الأمية** : إن (الثقافة ـــ المعرفة) تتحرك في وسط تغلب عليه الامية، مما يقطع الاتصال ولتواصل بين موزعيها ومتلقيها، ويجعلها محصورة، مسبقا، في دائرة جماعة من المحظوظين الذين تسنى لهم تعلم القراءة والكتابة، بعيدة ممن يهمهم أمرها فعلا، وهو الاغلبية الساحقة من الناس.

ثمة، إذن، كما يظهر، عوائق **تلقائية** تحول دون ازدهارالثقافة عامة في هذه البلاد، كما أن ثمة **محاربة** لهذه الثقافة في مجالات خصوصية، لعل ابرزها في السنوات الاخيرة هو ميدان الفلسفة : إذ أن هناك حربا حقيقية معلنة من قبل الطبقة السائدة على كل ما يمت الى الفلسفة بصلة، وخاصة ما تعلق منه بتدريسها (في الثانوي : حذفها من بعض الشعب، إنقاص حصصها، تعويضها بالفكر الاسلامي عمليا...، وفي العالي حذف شعب الفلسفة من الكليات الجديدة، والسعي بدأب لتعويضها في كليتي الرباط وفاس بشعبة الدراسات الاسلامية) ؛ السبب المعلن عنه لهذه الحرب هو انعدام مردود الفكر الفلسفي وانتاجيته في «التنمية» !، ووجود فائض في أساتذة المادة؛ والسبب شبه المعلن عنه هو أن السنوات النهائية بالثانوي وشعبة الفلسفة بكلية الآداب صارت وكرا للالحاد والشيوعية؛ إلا أن السبب الحقيقي، في العمق، يبقى، ودونما حاجة للاعلان عنه من طرف أي كان، هو خوف الطبقة السائدة من الفلسفة ـــ المعرفة، وما تتضمنه من عقلانية وفكر نقدي حرٍّ، خلّاق، ومبدع !

إلا أنه رغم تلك العوائق التلقائية وهذه المحاربة المقصودة، يمكن القول انهما معاً لا تستطيعان تحقيق أهدافهما وما ترومان اليه إلا إذا كانت ثمة ثغرات وجوانب ضعف في صفوف أولئك الذين يفترض فيهم نشر ودعم الفكر الفلسفي وترويجه (فكراً وتدريسا)، وهو شيء يوجد فعلا ولا يمكن التغاضي عنه.

3 ــ إذا كان دارسو الفلسفة بالكلية هم أناس ينوون التخصص فيها مستقبلا، فإن تلاميذ السنوات النهائية من الثانوي لا يضعون كلهم أمام أعينهم هذا المشروع (وفعلا، فمنهم سيخرج الموظف والمحامي والطبيب ورجل الشرطة والعامل ومجموعة من العاطلين...) وبالتالي فهم الواسطة الفعلية بين الفلسفة والمجتمع، فما هي الفلسفة التي يوصلها مدرس الفلسفة بالثانوي الى المجتمع ؟ وكيف ؟ أو بعبارة أخرى : ماهي علاقة مدرس الفلسفة بالتلميذ من جهة وبالفلسفة من جهة أخرى ؟

دون مبالغة يمكن القول إن علاقة أغلب مدرسي الفلسفة بمادتهم هي علاقة حِرَفية، أي أن هذا المدرس ينطبق عليه ما أسلفناه أعلاه عن المثقف الذي يتثقف لاجل القوت : هكذا نجد أن حصيلته المعرفية حول مادته لا تتعدى ما درسه بالكلية، وما أعده من دروس وتحاضير خلال سنوات ــ أو سنة ! ــ تدريسه الاولى، يعاود القاءها من جديد، وكل سنة، على مسامع تلاميذ جدد. هكذا تتحنط الفلسفة في معلومات جامدة ميتة، أي تموت من حيث هي فلسفة.

وهذا ينعكس على علاقة المدرس، أيضا، بالتلميذ، إذ لا يمكن بحال من الاحوال أن تتعدى هذه العلاقة الاملاء من طرف الاول والحفظ من طرف الثاني، والنتيجة الكارثية لذلك تظهر جلية في امتحان الباكالوريا، حيث يصير مقياس التقييم هو تطابق المقولْ مع ما يعرفه المصحح وما يرغب فيه، وليس هو البرهنة الفلسفية المطلوب توفرها كحد أدنى ــ عند تلاميذ السنوات النهائية من الثانوي.

صحيح أن المقرر طويل جدا، وأن فرض تدريس الفكر الاسلامي في بداية السنة، قبل الفلسفة يعني عمليا حذفها من المقرر، وصحيح أن الكتاب المدرسي (وهو المقياس الموحد للمعلومات حسب المفروض) رديء ومتخلف ودروسه سيئة التوزيع، وأن مستوى التعليم ضعيف بصفة عامة (إذ يصل التلميذ إلى قسم الباكالوريا وهو لم يحسن بعد استخدام لغته استخداما سليما !) ؛ إلا أنه صحيح أيضا أن لمدرسي الفلسفة ذوات من المفروض أن تكون فاعلة، ولهم جمعية لم تقم بأي شيء لحل هذه المشاكل أو للمساهمة في حلها (وهو ليس قط بالحل المعتذر)، وعوض إصدار نصوص في كتيب أو توجيهات مكتوبة توحد طرق التدريس ومعيار التقويم (أو أي عمل ملموس) اكتفت بإصدار بيانات تدين فيها محاربة الفلسفة والفكر الفلسفي !

أما إذا انتقلنا الى شعبة الفلسفة بكليةالآداب، فإن الامر أفظع : إن هذه الشعبة، شعبة العقل والنقد والتفكير الحر (كما هو مفروض)، تعتمد ــ بدورها ــ على الاملاء كأسلوب أساسي للدرس، وعلى الحفظ، كأسلوب أساسي للتلقين، وذلك في كل السنوات : بدءا من السنة الأولى للسلك الأول وانتهاء بالسنة الثانية من السلك الثاني، بل وحتى في السنة الأولى من السلك الثالث كل ذلك مصحوب ــ من جهة أولى ــ بدكتاتورية للرأي يمارسها الاستاذ على الطالب، إما بدعوى تدني المستوى، أو بدعوى الاطلاع الذي لا يقهر، دون

بذل أي مجهود حقيقي للرفع من ذلك المستوى، أو لاشراك الطلبة في هذا «الاطّلاع» (مما يطمس البحث والنقد والفضول والاطلاع الحر والتقدم لدى الطالب) ؛ ومصحوب ــ من جهة ثانية ــ بالانغلاق، وانعدام ــ أو ندرة ــ العمل الجماعي والنقاش المثمر، أي انعدام جو البحث الجامعي على العموم، حيث إن الغالب هو العمل الفردي ــ المترفع ــ للباحث، صحبة مجموعة من الكتب الميتة يحاورها وتحاوره ضمن جدران أربعة ــ (هناك، طبعاً، بعض الاستثناءات، الا أن ندرتها لا تعمل سوى على تأكيد القاعدة !).

لذلك لم يعد غريبا أن من أبعد الناس عن (الفلسفة ــ المعرفة) بعض «المختصين» فيها : وإلا فلماذا يطغى على جلّ دروس الفلسفة المقدمة بالكلية تلك «الموضات الفلسفية» (إسم التوسير في وقت ما، وأسماء هايدغر ونيتشه..الخ حاليا) التي تحشر في البرامج لا لعمقها المعرفي، ولا حتى لطابعها الفلسفي، وانما لمصلحة الادارة فيها، أو لانبهار هذا الاستاذ أو ذاك بها، فتصبح حصة الطالب في سنته أو سنواته؛ بل إن الامر أخطر من ذلك، إذ أن هذه «الموضات الفلسفية» لا تبقى مجرد مواد تدرس في الكلية وانما تتحول إلى فكر ينتشر عبر المجلات والملاحق الثقافية إلى عموم المتعلمين.

أكيد أن الفكر الفلسفي نادر كنتاج بالمغرب، وأن الذي يطغى هو الفكر الايديولوجي الذي لا يعتمد على الاصول الفلسفية بل يعتمد غالبا على اهتمامات ايديولوجية إما لها طابع موضة، أو طابع ارتباط بتخصص جامعي ما؛ إلا أن المثير في الامر هو طغيان الهاجس الذاتي على الحاجات المجتمعية لدى عدد غير قليل من المشتغلين بالفلسفة، وترويجهم لاتجاهات فلسفية لا عقلانية فردانية.

إن لذلك أسبابه الاجتماعية التاريخية دون شك، ومنها الانبهار بآخر الاسماء في الغرب (فرنسا تحديدا)، وعلى رأسها ظروف الجزر التي يعرفها العالم العربي حاليا (وضمنه المغرب)، والتي دفعت بعدد من الناس، ضمنهم «اختصاصيو» الفلسفة أولائك إلى محاربة الماركسية والعقلانية عموما (والغريب أنهم يلتقون مع الدولة في ذلك !!)، بإعادة اكتشاف الفلسفات الفردانية والمناهضة للعقل، دون الكشف عن ابعادها الفاشية اللا إنسانية؛ أو باللجوء إلى «آخر موضات» الماركسية التي تحتفظ شكليا بالاهتمامات «الموضوعية» و «الاجتماعية»، ولكنها في جوهرها سجال متخلف ضد المادية وضد الجدلية، وضد مبدأ الموضوعية نفسه (الاسماء المذكورة أعلاه). لكن إذا كانت ذريعة هذه الاتجاهات هي محاربة الشعارية ومناهضة اللغط، وصحّ أن ثمة اجترارا ولغطا، فإن من الاصح أن تجاوزهما لا يتم بلغط آخر حول «الذات» و «اللاوعي» و «المفهوم»، وانما بالاحتكام إلى الممارسة الابداعية البشرية والى العلم الطبيعي.

والحال أن هاهنا تكمن واحدة من أهم نقط ضعف العمل الفلسفي بالمغرب (بل وحتى العالم العربي على العموم)، وهي بعده عن العلم والمجتمع :

فإذا كان للفن والادب، نوعا ما، أن يستغنيا عن التفكير العلمي، فهذا مستحيل بالنسبة

للفلسفة، وذلك لانها ارتبطت طوال تاريخها ــ ولا زالت ــ بالعلوم، ولان قدرا كبيرا من الاسئلة التي تطرحها على الذهن البشري تجد جوابها الاكثر إقناعاً وبعدا عن اللغو والسفسطة من خلال تطور العلوم، وتوسيعها لنطاق المعرفة البشرية بالوجود والمجتمع والانسان. صحيح أن شعبة الفلسفة اهتمت ببعض العلوم (الاحصاء في السنة الاولى من السلك الاول ــ والمنطق في السنتين : الثانية من السلك الاول والاولى من السلك الثاني)، إلا أن ذلك طرح بشكل كاريكاتوري، لانه لم يمهد له في الثانوي أولا، ولم يربط بينه وبين باقي الدروس ثانيا، وثالثا وأخيرا لان جل الاساتذة والطلبة يعتبرون ذلك عبئا يدرس لاجل الامتحان ويقذف به بعد ذلك.

وإذا كان صحيحا أن الفلسفة تظل ــ رغم كل شيء ــ اهتماما تمارسه النخبة، وبعيد أن تصبح ممارسة شمولية لكل المجتمع (مثل السياسة مثلا)؛ فإنه من الخطأ عزل الفلسفة عن المجتمع بدعوى ذلك، وابعادها عن الاسئلة التي يطرحها المجتمع على نفسه في كل فترة تاريخية فترة، والا حكمنا عليها عملياً بالموت وجردناها من وظيفتها المعرفية الاساسية التي لا يمكن قط أن تتحقق إلا في علاقة مع المجتمع والتاريخ.

4 ــ من هنا يظهر، اذن، أن مسألة الفلسفة بالمغرب ليست مسألة ظروف موضوعية خانقة فحسب، بل انما هي أيضا مسألة ذوات غير فاعلة، تساعد، عن وعي أو عن عدمه، على إقبار الفلسفة بالمغرب، من حيث هي فكر عقلاني، نقدي، حر، خلاق ومبدع.

وعلى ما يظهر، فإن الوقت لم يمض بعد، وأنه لا زال بإمكان الذوات غير الفاعلة أن تتحول الى ذوات فاعلة، تعيد الى الفلسفة دورها الحقيقي، ومكانتها الفعلية؛ ويمكن التأكيد ــ منذ الآن ــ على أن ذلك لن يتم ما لم يشرع المهتمون بالفلسفة (والمثقفون المغاربة عموما) في محاربة السلبيات المذكورة أعلاه، وفي النضال من أجل النقط الثلاثة التالية كحدٍّ أدنى :

1 = **مقاومة الغيبية والذاتية الانانية، من أجل العقل والنقد والعلم** :بعيدا عن الدعوات الكثيرة التي تملأ الاوراق والمسامع منادية بنقد الغيبية، لكن دون تطبيق للاسف، يبدو أن أسلم السبل لمحاربتها هو نشر العلم والتفكير العلمي.

وإذا كان أساس الذاتية والانانية يكمن في انعزال المثقف (المهتم بالفلسفة) (عن المجتمع والتاريخ وعن غيره من المثقفين)، ورفضه لوسائل المراقبة الجماعية والنقد والنقاش والتمحيص، بدعوى أن هذه المسألة لا تهم الفلسفة بل تهم العلوم الاختبارية، فإن الحل يكمن في التخلي عن هذا الرفض، والخضوع للصرامة المنطقية في البرهنة، مع الاعتماد على المراقبة الجماعية من خلال النقاش وتقبل النقد.

إن العقل المقصود هنا ليس العقل المجرد أو المطلق، وإنما هو العقل الذي يعي ارتباطه بالفعل، دون أن يعني هذا الارتباط تكبيل النشاط العقلي بمقتضيات الممارسة الآنية، بل يعني تحرير العقل، وأحسن طريقة لذلك هي ربطه **بجسم حي**، وإفراغه من **الاشباح والمفاهيم الصورية المحضة**.

إن هذا العقل، اذن، نقدي وليس متحجرا. وإذا كان هناك من يفهم النقد على أنه مبدأ فلسفي مستقل بذاته، ـــ وهو تصور يحيلنا على الاتجاهات «النقدية» (عقلانية أو تجريبية) بدءا بالعائلة المقدسة (النقد النقدي) مرورا بمذهب ماخ الانتقادي ـــ التجريبي، وبالعقلانية الانتقادية (الوضعيين المناطقة، وكارل بوبر وفلاسفة اللغة الخ...) وانتهاء بالادب النقدي والنقد الادبي... ـــ فلا يجب أن نفهم أن المطلوب هو شكل من أشكال النسبوية أو اللا أدرية أو الوضعية أو ما شابه ذلك، بل إن ا لمطلوب هو النقد على أساس الحجة والبرهنة بناء على ما هو عقلي وما هو ملموس.

2 = **مقاومة السفسطة والاجترار والانبهار الاعمى، من أجل ربط الفلسفة بالفكر والفن، بالطبيعة والمجتمع، بالعمل والسياسة** : من الاخطار التي تهدد الفلسفة ما يسمى بالتأمل، أي مناقشة المفاهيم في ذاتها مع الافتراض ـــ ضمنا أو صراحة ـــ بأنها ذات حركة مستقلة بالمطلق ومنفصلة عن الحياة. ومن الاشكال الجديدة لهذه السفسطة هو «**نقد السفسطة**» : إذ أن هناك من يبحث عن مبدأ الحقيقة والعلموية وشروط تحقيقها، لكن في اطار مفاهيمي ونظري ؛ وقد سبق أن قيل إن مسألة صحة أو حقيقة النظرية ليست بحال مسألة نظرية ولكنها مسألة عملية تحسم في الممارسة، لذلك فإن إقامة فلسفة تستهدف وضع الشروط النظرية لصحة النظرية تحبل منذ المنطلق بخطر سفسطائي حتى ولو ادّعت أن هدفها هو استبعاد «الوهم» الايديولوجي أو الفلسفي، وصولا الى «الحق» أو «العلم» !

إن مضمون الفلسفة لا يأتي من الفلسفة، والا أصبحت تعيد نفسها باستمرار، بل إن الفلسفة هي تفكير تركيبي ونقدي بالمعنى السابق الذكر في شؤون الحياة والعلم والفن والفكر؛ من هنا يفترض التفكير الفلسفي معانقة الاشكال الاخرى للمعرفة والممارسة والاطلاع عليها وفهم معضلاتها الاساسية ومكتسباتها، وقد كان يجدر ألا تكون الفلسفة اختصاصا، تفاديا للمنزلق السفسطائي. لكن المجتمع القائم جعلها هكذا، والخيار عندئذ واضح : إما التقولب وفق ما يفرضه المجتمع القائم، وإما السعي نحو تعامل فلسفي متقدم مع مجموع الثقافة والمجتمع بأكمله.

3) = **مقاومة النخبوية و«دكتاتورية المعرفة» من أجل تعميم القدرة على التحليل والقدرة على الممارسة الواعية لدى أوسع فئات الناس** : وواضح أن النقطتين السابقتين لا يمكن لهما أن تكتسبا بعض الفعالية مالم تقلب العلاقة القائمة بين موزعي الثقافة الفلسفية ومتلقيها رأساً على عقب، بحيث يسود فيها التواضع والتفهم والتفاني في خدمة المتلقين، بعيدا عن كل ترفع وازدراء، ومع العمل بشتى الطرق والامكانيات على اكسابهم تلك القدرة على التحليل، وعلى الممارسة الواعية.

هذه هي الشروط الدنيا التي يبدو لنا أن لا بقاء للفلسفة ولا فاعلية لها ببلادنا من دونها : فلا بقاء لها ولا فاعلية مالم تحرر من قيودها، وخاصة منها الاجتماعية والنفسية؛ غير هذا التحرير رهين ـــ بدوره ـــ في آخر المطاف بمساهمة الفلسفة في تحرير المجتمع من قيوده الاقتصادية والسياسية : **إن على الفلسفة أن تعانق العالم والعلم، كي لا تموت.**